

الاتجاه العقلي في نقد الحديث

(دراسة مقارنة تطبيقية)

إعداد الطالب

لؤي عبد الرحمن خضر أبو نبهان

بكالوريوس أصول الدين جامعة اليرموك 1993م - 1997م

ماجستير في الحديث الشريف الجامعة الأردنية 1997م - 1999م

قدمت هذه الرسالة استكمالاً لمتطلبات الحصول على درجة الدكتوراة في تخصص الحديث الشريف وعلومه في جامعة اليرموك إربد الأردن

وافق عليها

أ.د. أمين محمد القضاة رئيساً

أستاذ الحديث في كلية الشريعة - جامعة اليرموك

أ.د. عبد المجيد محمود عبد المجيد عضواً

أستاذ الحديث في كلية الشريعة - جامعة اليرموك

أ.د. محمد العمري عضواً

أستاذ الحديث في كلية الشريعة - جامعة اليرموك

د. عبد الرزاق أبو البصل عضواً

أستاذ الحديث في كلية الشريعة - جامعة اليرموك

أ.د. عزمي طه عضواً

عميد البحث العلمي - جامعة آل البيت.

1426هـ - 2005م

ملخص الرسالة

أبو نبهان، لؤي عبد الرحمن خضر، الاتجاه العقلي في نقد الحديث "دراسة مقارنة تطبيقية" رسالة دكتوراه، جامعة اليرموك، 1426هـ، 2005م،
المشرف أ.د. أمين القضاة

عنيت هذه الرسالة بمسألة متصلة بمنهجية إثبات المرويات الحديثية، وقبولها، أو نفيها وردها، وقد تناول الباحث الطرائق المتباينة في الحكم على الحديث، فتعرض للاتجاه الذي يحتكم إلى العقل في قبول المرويات أو ردها اعتماداً على النظر إلى معنى الحديث دون الاعتداد بسنده، وقد اتضح بعد استعراض طريقة أصحاب الاتجاه العقلي سواء في القديم متمثلاً في المعتزلة وأهل الرأي أم في الحديث متمثلاً ببعض المعاصرين عدم نجاعة الحكم العقلي المجرد، ذلكم أنه ليس لهذا المسلك ضابط يضبطه، فالحقول متفاوتة، فما يقبله عقل زيد يرفضه عقل عمرو، وما يقبله العقل اليوم قد يرفضه غداً، بالإضافة إلى ما يمكن أن يقع العقل فيه من أخطاء وأوهام، ولذا فإن فتح هذا الباب وإغفال ضوابط الرواية سيفقد الثقة بأحاديث كثيرة وسيؤدي إلى فوضى في الحكم على الأحاديث.

وقد تعرض الباحث للاتجاه المعتمد على دراسة الإسناد ومراعاة ضوابط الرواية، وهو المتمثل في أهل الحديث الذين استعملوا العقل في صناعتهم الحديثية، ولكن بغير طريقة الاتجاه الأول، حيث رافق عملية التمهيص في مرحلة التحمل إلى الأداء إلى نقد المرويات، وفي فهم الأحاديث فهماً صحيحاً فأعملوه في حمل الأحاديث على معان صحيحة لا تتعارض مع أحكام العقل الصريحة، وإذا كان غيرهم استعمل عقله في إثبات تعارض العقل مع النقل، فهم استعملوا العقل في ما هو أدق من ذلك حيث نفوا أن يكون ثمة تعارض بينهما، كل هذا إذا صحت الرواية على حسب القواعد الدقيقة والضوابط الشديدة التي كفلت أن لا يمضي أي حديث غير ثابت النسبة إلى رسول الله ﷺ

وبعد استعراض الاتجاهين وأهم المرتكزات التي اعتمدوا عليها عقدت موازنة بينهما في عدد من المسائل: كالتعارض بين العقل والنقل، وميادين الحكم العقلي، والاستشكال وأثره في استبعاد الأحاديث.

حيث اتضح أن الطريق الأمثل هو الاتجاه المعتمد على الضوابط فإذا صح الحديث على حسب القواعد فينبغي عدم استيعاده، بل يجب أن يبحث له عن معنى يحمل عليه، فإن لم يوجد يتوقف فيه، ففوق كل ذي علم عليم خاصة إذا أفاد الحديث العلم حسب طريقة المحدثين أو ما قاربه.

وقد بذلت جهدي في كتابة هذه المباحث فما كان فيها من صواب وفائدة فبتوفيق من الله وما كان فيها من خطأ أو سهو فمن نفسي، والحمد لله رب العالمين.